ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

The Conditions of Trade in Syria During the Period of the French Mandate, 1920-1946

M. Dr. Muhanad Khudyer Ali Hamid Al Ameri

Kirkuk Governorate Education Directorate

* *Corresponding author: E-mail* :اميل الباحث

Keywords:
Syria
France
Syrian trade
economic conditions

ARTICLE INFO

Article history:
Received 15 Feb. 2020
Accepted 15 Mar 2021
Available online 2 June 2021
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

ABSTRACT

The research came to clarify the conditions of trade in Syria after its occupation by France and how the latter used and exploited Syrian trade and ports to serve its military and economic interests .

The research attempted to shed light on the study of the trade policy that the French administration followed in Syria throughout the mandate period 1920-1946, and how that policy was reflected in the overall economic conditions of Syria and the suffering and problems that resulted from that policy

The research gave a clear picture of the attempts of economic penetration in Syria through the treaties that had previously been granted by the Ottoman Empire, which were renewed with the receipt of each new sultan. The research indicated that the French mandate followed the open door policy, which entails opening Syrian doors to foreign goods, especially French, as he explained. The research: The internal trade conditions of Syria have retreated and are affected by the retail policy adopted by the French administration, in addition to the lack of transportation routes. As for the Syrian foreign trade, its position was not better than its internal trade, as it also showed a permanent deficit in the balance of exports and imports.

The research also showed how the circumstances of the Second World War 1939-1945, and the German occupation of France, contributed to cutting Syria's economic relations with the outside world, so the export of Syrian goods to Europe was cut off. And this negatively affected the economic conditions, especially in the early years of the war.

© 2021 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.28.6.2021.17

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

اوضاع التجارة في سورية ابان فترة الانتداب الفرنسي1920-1946

م. د مهند خضير علي حميد العامري /مديرية تربية محافظة كركوك

الخلاصة:

جاء البحث لتوضيح اوضاع التجارة في سورية بعد احتلالها من فرنسا وكيف ان الاخيرة استخدمت واستغلت التجارة السورية والموانئ خدمة لمصالحها العسكرية والاقتصادية .

حاول البحث ان يسلط الضوء على دراسة السياسة التجارية التي اتبعتها الادارة الفرنسية في سورية طيلة فترة الانتداب 1920-1946 ، وكيف انعكست تلك السياسة على مجمل أوضاع سورية الاقتصادية والمعاناة والمشاكل التي نتجت عن تلك السياسة .

اعطى البحث صورة واضحة عن محاولات التغلغل الاقتصادي على سورية من خلال المعاهدات التي سبق ومنحتها الدولة العثمانية والتي كانت تتجدد مع استلام كل سلطان جديد، واشار البحث الى اتباع الانتداب الفرنسي سياسة الباب المفتوح والتي يترتب عليها فتح ابواب سورية امام السلع الاجنبية ولاسيما الفرنسية ، كما اوضح البحث تراجع اوضاع التجارة الداخلية لسورية وتأثرها بسياسة التجزئة التي اتبعتها الادارة الفرنسية فضلا عن قلة طرق المواصلات ، أما بالنسبة للتجارة الخارجية السورية فلم يكن وضعها أفضل من تجارتها الداخلية ، فقد أظهرت هي الأخرى عجزا دائما في ميزان الصادرات والواردات .

كما اوضح البحث كيف اسهمت ظروف الحرب العالمية الثانية 1939-1945، واحتلال ألمانيا لفرنسا الى قطع علاقات سورية الاقتصادية مع العالم الخارجي ، فانقطع تصدير البضائع السورية الى أوربا. واثر ذلك سلباً على الاوضاع الاقتصادية خاصة في السنوات الاولى للحرب .

المقدمة :

ما ان انجلى الصراع ما بعد الحرب العالمية الاولى 1914-1918 بين دول الوسط وهي (ألمانيا وإمبراطورية النمسا والمجر وبلغاريا عام 1915)، والدول المتحالفة (بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية وايطاليا واليابان ثم الولايات المتحدة عام 1917) حتى ظهرت النوايا على حقيقتها وبرزت الاطماع واضحة ، وغدت البلدان العربية التي كانت جزء من الدول العثمانية مقسمة بين الدول المتحالفة والمنتصرة . ولقد كانت فرنسا وبريطانيا النصيب الاكبر في شؤون الشرق العربي بحكم خلفيتهم الاستعمارية، وكانت سورية على امتداد تلك العقود مجرد متلقٍ سلبي لتداعيات القوة القادمة من الاخرين.

لاشك أن السياسة الفرنسية تجاه سورية إزاء الحقبة (1920-1946) يعد موضوعاً مهماً له مبرراته الموضوعية لاختياره للدراسة.

يتناول البحث أوضاع التجارة في سورية ابان فترة الانتداب الفرنسي خلال المدة 1920-1946 ، وتأتي أهمية الموضوع كون ان الأوضاع الاقتصادية ولاسيما التجارية في سورية خلال فترة الانتداب الفرنسي ، هي احد الجوانب الرئيسية التي شكلت فيما بعد البنية التحتية لكل التطورات اللاحقة بعد الاستقلال.

حاول البحث ان يسلط الضوء على دراسة السياسة التجارية التي اتبعتها الادارة الفرنسية في سورية طيلة فترة الانتداب 1920-1946 ، وكيف انعكست تلك السياسة على مجمل أوضاع سورية الاقتصادية والمعاناة والمشاكل التي نتجت عن تلك السياسة .

أعطى البحث صورة عن أهمية موقع سورية الاستراتيجي والتنافس الاوربي وعن أوضاعها الاقتصادية اواخر الحكم العثماني، وتناول البحث ابرز الاجراءات التي اتبعتها الادارة الفرنسية في سورية بعد احتلالها والتي تمثلت بتقسيم الى دويلات صغيرة واثر ذلك التقسيم على الواقع الاقتصادي فيها.

وتناول البحث كذلك أوضاع التجارة في سورية خلال الازمة الاقتصادية 1929–1933 ، وكما تناول البحث أيضا واقع التجارة خلال المدة من قيام الحرب العالمية الثانية 1939–1945حتى استقلالها في نيسان 1946 .

اعتمد البحث على العديد من المصادر الغنية بالمعلومات حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسورية ، ومن ابرز هذه المصادر كتاب (سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي) لمؤلفه ستيفن همسلي لونغريك وكتاب (أضواء على الرسمال الأجنبي في سورية 1850– 1958) لمؤلفه بدر الدين السباعي والذي تضمن شرحا وافياً عن التطورات الاقتصادية في سورية ، وكذلك كتاب(القضايا الاقتصادية والاجتماعية في سورية 1946–1958) لمؤلفه ناهد عبد الكريم ، بالإضافة الى العديد من المصادر المثبتة في الهوامش .

- الأهمية السوقية (الاستراتيجية) لسورية :

تقع سورية[1] شمال البلدان العربية وتشكل بوابته الشمالية ، وفي الجزء الجنوبي الغربي من قارة اسيا ، تشغل مساحة اجمالية تقدر ب 185 الف كم2 , ويحدها من جهة الشمال تركيا يبلغ طول الحدود معها 837 كم2 ، وهي اطول حدود لسورية مع دولة مجاورة ، واما من جهة الشرق والجنوب الشرقي العراق ويبلغ طول الحدود 596 كم2 ، ومن الجنوب الاردن ويبلغ طول الحدود 362 كم2 ومن الغرب لبنان ويبلغ طول الحدود معها 355 كم2 ، ومن جهة الجنوب الغربي فلسطين ويبلغ طول الحدود معها 70 كم2[2] .

ان الحديث عن اهمية سورية وموقها السوقي ، مرتبط بالحديث عن اهمية البحر الابيض المتوسط الذي تمتد سورية على جزء مهم من سواحله الشرقية، والذي ينتهي عنده طريق الحرير، وموقعها الجغرافي الهام على مفترق الطرق العالمية بين ثلاث قارات ، تلتقي عنده خطوط العالم الاقتصادية التجارية البرية والبحرية ، اقصر وايسر طريق بين شرقي اسيا وغربيها ، والذي تنفذ بواباته الى جميع الاتجاهات ، ومن الطبيعي ان تجعل هذه الوقائع الجغرافية الثابتة من سورية بؤرة اقتصادية مركزية هامة للفعاليات الاقتصادية المختلفة في قلب العالم القديم ، مما جعل طول سواحلها طرق للتجارة العالمية ، حيث نشأت عدة من المدن والموانئ ذات الاهمية الاقتصادية على نسق واحد (3).

ان اهمية موقعها الجغرافي والاستراتيجي، جعلها محط أنظار واطماع الجميع وفي مقدمتها الدولة العثمانية[4]، ومن ثم القوى الاستعمارية الأخرى التي غزت المنطقة ، إضافة الى ذلك فأنها تزخر بموارد وإمكانيات اقتصادية مهمة من اراضي خصبة ومحاصيل زراعية متنوعة وانهار كثيرة ومياه جوفية تكفي لإرواء الأراضي الزراعية ، ويوجد فيها أنواع مختلفة من المعادن والمواد الأولية التي تدخل في جميع

الصناعات ، ما جعلها مطمعا استعمارياً ومركزاً استيطانياً مهما على مر العصور تتوافد عليها القوى الاستعمارية لغزوها [5] .

وقد حافظت سورية على تلك الاهمية عبر تاريخها حتى اكتشاف طريق راس الرجاء الصالح سنة1497م ، والذي جعل تلك المنطقة تستقطب طرق التجارة العالمية والمواصلات ، وقد تأثرت سورية بذلك وتراجع دورها نسبياً ، نتيجة لهذه التطورات و اخرى شهدتها المنطقة العربية كافتتاح قناة السويس سنة 1869م ، وعلى الرغم من تراجع دور سورية التجاري الا انها حافظت نسبياً على موقعها الاستراتيجي المهم ، فسعت دول عدة للسيطرة عليها، حفاظاً على مصالحها في المنطقة ،كفرنسا وبريطانيا اللتان كانتا من اكثر الطامعين بالسيطرة على سورية، فعملتا على تنمية مصالحهما في البلاد بشكل واسع[6] .

- **بدايات الاطماع الفرنسية في سورية**

تعود الجذور التاريخية لأطماع فرنسا في الشرق الاوسط ولاسيما في بلاد الشام إلى العلاقات الدينية في العهد الصليبي إذ وقعت معاهدات لحفظ الأماكن المقدسة[7]، وكانت مهمة فرنسا وحجة تدخلها في الشرق الأوسط هي حماية نصارى الشرق وكانت أيضا تسعى لفرض سيطرتها على المشرق العربي للاستفادة من خيراته ومن ثم الاستفادة من موقعه الاستراتيجي المهم ومع نهاية الحروب الصليبية انحسر النفوذ الفرنسي[8] ، وعادت فرنسا فيما بعد للحصول على أول امتياز في الدولة العثمانية في عهد الملك الفرنسي فرانسوا الاول Francois Lere 1515– 1547 م عندما وقع معاهدة مع السلطان العثماني سليمان القانوني (1520 – 1566) والمعروفة ب(معاهدة السلام والصداقة والتجارة) [9]، والتي نصت على حرية على حرية الملاحة والتبادل الاقتصادي وذلك عام 1535 ، والتي اعطت الفرنسيين امتيازات تجارية (ميزات تفضلية) عن سواهم استغلتها فرنسا لتوطيد نفوذها خصوصاً لما بدا الوهن يدب في اوصال الدولة العثمانية ، وفي عائداتها المالية بعد ان انهكتها الحروب مثل حرب القرم خاصة ، واضطرت الى الاقتراض من الدول الاستعمارية نفسها التي استغلت هذه القروض لاستنزاف الدولة العثمانية ، واحتكار فرنسا صادرات سورية خاصة في بعض المواد كالحرير الطبيعي الذي كانت تستورد فرنسا منه ما مقداره خمسمائة الف كيلو غرام وما قيمته 25 مليون فرنك فرنسي [10] .

هذا يعني ان النشاط التجاري الفرنسي قد ارسيت قواعده منذ النصف الاول من القرن السادس عشر بموازاة ذروة حركة الاستكشاف الجغرافي .

كانت فرنسا تشترط على تجارها ان ينتموا الى غرفة تجارة مرسيليا Marseille [11] , وان ينالوا منها رخصة تمكنهم من مزاولة النشاط التجاري والتمتع بحماية دولتهم فكانت مرسيليا تمثل الميناء الفرنسي الذي تبنى عليه التجارة [12] .

وعلى هذا الاساس تبلورت الصلات التجارية بين فرنسا والبلاد العربية ولاسيما مع سورية ، وكان لابد لهذه الصلات التجارية من اختيار من يدرها وقد وقع الاختيار على السفراء والقناصل الذين يتمتعون

بتجربة كبيرة في الخدمة ليمثلوا دولتهم ، وقد اصبحت غرفة تجارة مرسيليا هي المسؤولة عن تعين القناصل والمندوبين والوكلاء الفرنسين وهي التي تعزلهم وتدفع رواتبهم ، فاصبح السفير او القنصل يمثل مصالح الشركات التجارية اكثر مما يمثل حكومته ، فقد كان السفراء والقناصل الفرنسين يرفعون تقاريرهم الى غرفة تجارة مرسيليا ، فكانت الاخيرة تبدي رايها في مسالة تعينهم[13] .

وكان السفراء والقناصل يتم اختيارهم على الاغلب من بين التجار وكان يسمح لهم بالاستمرار في مزاولة نشاطهم التجاري الى جانب وظيفتهم الدبلوماسية وكان يتدخلون في الشؤون الداخلية للولاية [14].

وفي القرنين السابع والثامن عشر بلغت التجارة الفرنسية مع المشرق العربي ولاسيما مع سورية بفضل تشجيع الحكومة الملكية الفرنسية ، وبخاصة وزراء المالية كولبير ووزير التجارة سينيالة والخارجية موريبا ، حداً من الازدهار فائق الوصف ، بحيث يمكن القول : ان مرسيليا حصرت في قبضتها جميع صلات الشرق الاقتصادية واصبحت حلب مركزاً لقنصلية فرنسية ذات اهمية كبيرة [15] .

استغلت فرنسا الاتفاقيات المبرمة مع الدولة العثمانية لصالحها من خلالها تم الاشراف على تجارة سورية الداخلية والخارجية وهو جزء من الاشراف الاجنبي على تجارة الدولة العثمانية الداخلية والخارجية ، وقد لعب الرأسمال الفرنسي واسع النفوذ في سورية الدور الاول في فرض هذا الاشراف وتوطيده من خلال تغذية الوكالات التجارية الفرنسية الموجودة في مدن سورية في حلب والاسكندرونة واللاذقية وطرابلس ، كان التجار الفرنسيون يمثلون حسب نظام الامتيازات التي حصلوا عليه صلة الوصل بين سورية والمؤسسات التجارية والصناعية الاجنبية في الخارج ، وطبيعي ان يتعامل هؤلاء مع بعض ابناء سورية ليكون لهم عوناً في استغلال ثرواتها عن طريق التجارة الداخلية والخارجية[16] .

ان الامتيازات التي حصلت عليها فرنسا في الدولة العثمانية اصبحت في نظرها حقاً مكتسباً لها دون غيرها فكان هما بالدرجة الاولى ان يظل لها السبق في هذا المجال او ان تحول دون غيرها من دول اوربا والحصول على ما حصلت عليه ، الا انها لم تستطع منع دول اوربية اخرى ان تحدو حذوها ، بل وتنافسها من أجل الحصول على موطئ قدم فيها، ومزاحمته وتحديدا كلاً من روسيا والمانيا والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا, إذ أرادت كل منهما فرض نفوذها الاقتصادي والثقافي على الدولة العثمانية[17] .

اسم الدولة	النسبة خلال عام 1800	النسبة خلال عام 1850	النسبة خلال عام 1880
روسيا	%50,9	%48,7	%55,7
بريطانيا	%22,3	%20,3	%20,8
المانيا	%11,9	%8,4	%9,2
فرنسا	%7,8	%8,9	%11,8

الولايـات المتحـدة الامريكية	%5,6	%7,5	%10,0
بلجيكا	%4,6	%1,6	%3,8
هولاندا	%3,7	%3,6	%3,3

جدول يوضح حجم تنافس التجارة العالمية للدول الاجنبية مع الدولة العثمانية [18] .

كانت تجارة فرنسا مع سورية تتضمن تصديرها للأصناف من مواد غذائية وكمالية منها الخيوط والاقمشة القطنية والمعادن والاصباغ والسكر والقهوة والفحم والاواني المنزلية وحديد الصب وصفائح من الرصاص والبهارات وبعض انواع الصابون ، في الوقت نفسه كان تستورد من سورية المواد الاولية والغذائية بابخس الاثمان مثل القطن الخام ومغزولاً ومنسوجاً وحرائر طرابلس وجوز العفص والنحاس والصوف مواد حيوانية وفواكه وخضر وزيت الزيتون ومن ثم تحويل هذه المواد الى ما يراد تحويلها ثم اعادة تصديرها بأثمان عالية ولتضارب الانتاج السوري نفسه واغراق اسواق سورية بالأشياء الكمالية [19] .

من جهة ثانية اخذ التغلغل الفرنسي في الدولة العثمانية شكلاً اخر، اذ بدأت فرنسا تستغل اموالها وقروضها الموظفة في الدولة العثمانية والتي اصبحت تساوي (65%) من اجمالي اموال ومصالح الدول الاخرى، واصبحت غالبية البنوك والسكك الحديدية والموانئ والمناجم والمياه والطرق والاستثمارات الزراعية والشركات العقارية في قبضتها [20] ، وقد استغلت فرنسا هذا الامر لفرض المزيد من الامتيازات على الدولة العثمانية حيث انها حصلت على امتياز من الدولة العثمانية سمح لها بالحصول على كافة السلع التجارية والخدمات من دون ان تدفع اي تعريفة كمركية على استيرادها للسلع والخدمات [21] .

وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر اخذت المصالح الفرنسية في المشرق العربي ولاسيما في سورية تتركز في مشروعات المواصلات والنقل لخدمات تجارة الاستيراد والتصدير فقد قاموا بشق طريق بيروت دمشق عام 1858 [22]

- **اوضاع التجارة في سورية اواخر الحكم العثماني**

ان اتساع التغلغل الاقتصادي الاجنبي والمعاهدات التي منحتها الدولة العثمانية الى اوربا ، انعكس على الاحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة والولايات العثمانية العربية ولاسيما سورية ، فقد تحول دور المنطقة من مصنع للمواد ومصدر لها الى مستورد للبضائع المصنعة ومصدر للمواد الخام ، وذلك بعد ان اصبح التاجر الاوربي يحصل على المواد الاولية بأسعار دون تلك الاسعار التي يحصل عليها الصانع المحلي ، لهذا توقفت الصناعات عن الانتاج وهو ما هدفت اليه الدول الصناعية الاوربية الناشئة اذ فضلت ان تبقى الدولة العثمانية مصدراً للمواد الاولية الرخيصة وسوقاً للبضائع المصنعة مستخدمة حقوق الامتيازات ومعاهداتها ، اذ سمح السلطان العثماني بموجبها للأوربيين بالعيش والعمل التجاري وفقاً لقوانينهم وبأشراف قناصلهم وقد استطاعوا منع العثمانيين من السيطرة على عمليات الاستيراد والتصدير [23] .

شهدت الدولة العثمانية محاولات أصلاحية عدة منذ منتصف القرن الثامن عشر ، وكانت تهدف في مجملها الى إيقاف التدهور والانحطاط التي شهدتها المفاصل المختلفة للدولة العثمانية والتي من ضمنها سورية ، وعلى رأس هذه الاصلاحات اصدار المرسومين (خط شريف كولخانة)، في 3 تشرين الثاني 1839 م، و (خط شريف همايون) في 18 شباط عام 1876 م، في عهد السلطان عبد المجيد(1839–1861 م) ، والتي عرفت ب(مرحلة التنظيمات) 1839 –1876 م، وفي أطار مسعى الدولة العثمانية الى تطوير الأوضاع الاقتصادية استحدثت وزارة باسم (نظارة التجارة الجليلة) في عام 1839[24]، ثم مجلس التجارة في العاصمة ، ولأجل ضمان الحرية الاقتصادية والتجارية في أرجاء الدولة العثمانية صدر قانون التجارة البرية في عام 1850 ، ولكن هذه المحاولات لو لم تأت بنتائجها المرجوة لكونها أتت متأخرة ولم تنفذ بشكل جيد ومرضي ، كذلك الأعمال الاصلاحية التي قام بها الولاة في المدن التابعة للدولة العثمانية ، ومن أولئك مدحت باشا [25]، وما قام به أولا في العراق (1869–1872 م) ، ومن ثم في سورية (1876–1880 م)، من أعمال أصلاحية في عدة مجالات ، إضافة الى ولاة اخرين ، ولكنها كانت دون مستوى الطموح وجاءت متأخرة جدا بعد ان استشرى الفساد الاداري والمالي في كافة مفاصل الدولة ، فضلا عن انتشار الأمية والفقر والتخلف وتفشي الأمراض المختلفة ، وكذلك التدخل الأوربي المستمر في شؤون الدولة العثمانية [26] .

وفي عام 1869 حصل تغيير جذري في طرق التجارة العالمية اذ فتحت قناة السويس فادى الى احياء طرق تجارية قديمة ، دفعت غرفة تجارة ليون Lyon[27] الى اصدار نشرة قالت فيها :" ان سورية وهي بلاد الحرية المرتبطة بسوق ليون العظيم ... ترسل لنا مقدار خمسمائة الف كغم من الحرير سنوياً قيمته 25 مليون فرنك ، ولم يكتف مواطنونا باستيراد المنتجات محلياً بل ، اقاموا هناك مصانع للغزل واصبحت الشرانق التي كان يتطلب شراؤها ، بيع كل سنة رؤوس اموال هائلة ... فضلاً عن انهم اصبحوا يعرفون مراكز الانتاج في تلك البلاد ، و اقاموا علاقات وثيقة مع الاهالي في المناطق الزراعية كافة .... " [28] .

فاهم مادة كانت تستوردها فرنسا من سورية هي الحرير التي تقوم عليها الصناعة خاصة في مدينة ليون ، وكان تجار ليون يسيطرون سيطرة كاملة على هذه التجارة ، ففي بداية القرن العشرين كان اكثر من 90% من حرير سورية يذهب الى فرنسا ،وقد ادت سيطرة فرنسا على انتاج الحرير السوري الى دفع رجال الاعمال الى البحث عن الوسائل التي تؤدي الى توسيع هذه السيطرة واستغلال مناطق جديدة اخرى في سورية [29] وفيما يلي جدول يبين حجم التجارة بين سورية وفرنسا وبريطانيا بالألف الجنيهات الاسترلينية خلال المدة من عام 1885–1909[30].

السنة	واردات من		صادرات الى	
	فرنسا	بريطانيا	فرنسا	بريطانيا
1885	301	1289	169	50
1898	132	1313	201	127

1909	227	1197	272	122

لكن انتاج الحرير السوري هبط في فترة ما بين عامي 1902–1911 من 500 الف كيلو حرير سنوياً قيمتها 25 مليون فرنك فرنسي ،الى 400 الف كيلو ، وهذا الانخفاض في الانتاج جعل رجال الاعمال الفرنسين في كل من مرسيليا وليون يعملون على دراسة الوضع لتدرأك التدهور الذي حصل ، لذلك ارسلت غرفتا تجارة ليون ومرسيليا عام 1912 بعثة الى سورية قلم احد اعضائها وهو مستر كرازت M.Croizat بوضع تقرير حول زراعة الحرير فيها ، جاء فيه ان انتاج الحرير تدنى قبل الحرب العالمية الاولى 1914–1918 الى اربعة اخماس ويعلل السبب الى هذا التدهور الى[31]:

1– نقص البذور التي كانت تستورد كلها تقريبا من فرنسا.
2– النقص في الايدي العاملة.
3– قطع اشجار التوت [32] .

كما وضع رئيس البعثة الفرنسية في سورية هوفولان Huvelin تقريراً موسعاً حول مسالة تطوير الزراعة وتطوير الاقتصاد الزراعي السوري الذي يخدم التجارة الفرنسية ، وقدم في التقرير امام مؤتمر رجال الاعمال الفرنسي الذي انعقد في مرسيليا لدراسة اوضاع سورية الاقتصادية ولاسيما التجارية [33] ، واتاحت الظروف السياسية التي رافقت قبل قيام الحرب العالمية الاولى 1914–1918 ، تسويات الفرصة المناسبة للتعبير عن تلك الافكار والمشاريع ولأخذ المبادرات وترتيب الاستعدادات ، كل ذلك من اجل المصالح الاقتصادية التجارية التي تركزت في طبيعة معينة في اطار لعبت فيه مدينة ليون دوراً رئيسياً خاصة في مجال الاستفادة من زراعة التوت وكذلك مرسيليا التي كانت عبارة عن مركز فرنسي مهم في حركة التصدير والاستيراد بين السوق الفرنسي وسوق المناطق السورية [34] .

وقد سعت الاستثمارات الفرنسية في الدولة العثمانية الى تحقيق مصالح عدة في سورية حتى بلغت هذه المصالح سواء كانت قروضاً للدولة ام استثمارات اقتصادية وتجارية نسبة 26% اذا ما قيست بمجموع مصالح الدول الكبرى [35] .

ومن هنا سيطر راس المال الاجنبي على التجارة السورية والعثمانية بمؤسساته العدة ، والتغلغل في الجهاز الاداري والتشريعي المركزي، ساعد في ذلك اصرار الدول الاجنبية على تطبيق بنود الامتيازات التي منحت للأجانب مستغلة عجز الخزينة العثمانية [36] .

كان من نتيجة ذلك ان تعرضت الدولة العثمانية في الفترة الاخيرة من القرن التاسع عشر لازمات سياسية وانفصال بعض المدن الاوربية عن جسمها رات فرنسا الخطر يحيط بمصالحها في سورية ، فلم تتأخر في اعلان رايها بكل صراحة واظهرت عزمها على المحافظة على حقوقها القديمة في سورية ، وهذا ما اكده رئيس الحكومة الفرنسية ريمون بوانكاريه poincaree Reymond [37] في 12/20/ 1912 في بيان له امام مجلس الشيوخ عن القضية السورية وعن مصالح فرنسا هناك اذ قال :" اننا مصممون على الدفاع عن حقوقنا ومصالحنا بكل قوة ، وعازمون على المحافظة على تقاليد فرنسا

المهمة في الشرق " ، وذكر امام مجلس الشيوخ في مناسبة اخرى قائلاً " ان حكومته اتخذت الخطوات التي تضمن مصالحها في سورية " [38].

نلاحظ مما سبق ان المدة الممتدة ما بين عامي 1912–1918 كانت غنية بالتقارير والدراسات التي دلت على اهتمام فرنسا الاقتصادي بسورية ، ومن ضمن ما تناولته ايضا هذه التقارير موضوع التبادل التجاري ، ويبقى تقرير هوفولان خير ما وضع في ذلك من حيث "انه استطاع رصد السياسة الاقتصادية الفرنسية في سورية ورؤية مجموعة المصالح الاوربية في نطاق حركة التبادل بين المناطق السورية والاوربية " ،فيذكر في تقريره ان قيمة استيراد سورية من الخارج عام 1911–1912 بلغت نحو 169 مليون و300 الف فرنك فرنسي، بينما بلغت قيمة صادراتها نحو 85 مليون و368 الف ، أي ان القيمة الاجمالية بلغت نحو 254 مليونا و686 الف واذ يقدر هو فولان هذه المبادلات بقيمة الربع ، فان 320 مليون فرنك هي قيمة المبادلات التجارية السورية [39] .

كما اكدت مذكرة غرفة تجارة مرسيليا المرفوعة الى وزير الخارجية الفرنسية عام 1915 والتي جاء فيها " ان فرنسا هي افضل مستورد من سورية ، فقد بلغت صادرات سورية الى فرنسا ما قيمته 15 مليون فرنك فرنسي ، واهم هذه الصادرات الحرير، ويليه الصوف والقطن والجلود والبرتغال، هذا يدل ان فرنسا كانت تستفيد بشكل اساسي م الموارد الزراعية الاولية تلبية لحاجات صناعاتها.

ان التقارير بما جاء فيها من حلول واقتراحات جاءت في وقت كان فيه القلق والاضطراب قد اجتاح العالم وخاصة بعد ان هبت رياح الحرب العالمية الاولى 1914–1918 وما سبقها واحاط بها التنافس الدولي، لقد توصلت هذه التقارير الى النتيجة التي هدفت اليها وهي ان تقوم الدوائر السياسية بوضع يدها على سورية ، لتقيم فيها النظام السياسي الذي يضع الحلول للوصول الى الاهداف الاقتصادية ، ويربطها بعجلة الرأسمالية الفرنسية لذلك سوف يكون هناك تدخل عسكري كما سنلاحظ ذلك [40].

- **سياسة الانتداب الفرنسي وآثارها الاقتصادية :**

سادت في سورية أوضاع سياسية غير طبيعية في العقد الأخير من السيطرة العثمانية ، وذلك بسبب السياسة التي انتهجتها ومارسها الاتحاديون ، ضد أبناءها ومدنها ، ومنها سياسة التتريك ، وكثرة فرض الضرائب ، ومصادرة الأملاك والأموال العامة ، فعم السخط بين الاهالي خاصة الفئات المثقفة التي شكلت جمعيات وأحزاب ومؤتمرات ومنتديات سياسية ، للمطالبة بحقوق العرب في الحرية والعدالة والمساواة أسوة بأبناء الملة العثمانية [41] .

وقبل اندلاع الحرب العالمية الاولى 1914–1918 جرت مفاوضات فرنسية وعثمانية نتج عنها ابرام عدة اتفاقيات مختلفة في 11 ايلول 1913، كان ممثلاً عن الدولة العثمانية جاويد بك وعن فرنسا وزير الخارجية دومروغ ، تضمنت عدة امور منها ما يتعلق بالامتيازات والرسوم الجمركية على التجارة ، ان هذه الاتفاقيات كانت في اساسها لتأكيد المصالح الاقتصادية الفرنسية في سورية ، وقد اعتبرت

الحكومة الفرنسية ان عقد هذه الاتفاقيات في هذا الوقت جعل مصالحها الاقتصادية ولاسيما التجارية في امان[42] .

وضعت الحرب العالمية الاولى 1914–1918 أوزارها ، ودخلت الدولة العثمانية الحرب الى جانب المانيا وحلفائها في 29 تشرين الأول 1914[43] ، وكان لدخولها أثره في وقف التبادل التجاري بينهما وبين دول العالم المختلفة ، وأصيبت اقتصاديات الدولة العثمانية بالشلل الكامل بسبب ظروف الحرب ، مما أدى الى زيادة العجز التجاري للدولة العثمانية والشعوب الرازحة تحت حكمها ، والتي كانت سورية جزء منها [44].

وبانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الاولى اصبحت سورية خالية امام الفرنسين ، انتظر العرب في هذه المرحلة تحقيق وعود الحلفاء لهم ، لكن فرنسا وبريطانيا لم تلتزما بتعهداتهما للعرب بل اخذت كل منهما تعمل للحصول على مكاسب سياسية واقليمية ، فبريطانيا تتطلع الى فرض سيطرتها على المشرق العربي ، اما فرنسا فكانت تصر على تطبيق اتفاقية سايكس– بيكو(Sykes – Picot) [45] والحصول على سورية وجعلها منطقة نفوذ استعماري لها، وعبر عن هذه بيشون Beshon وزير خارجية فرنسا في مجلس النواب الفرنسي ، عندما ادعى ان لبلاده احقية في السيطرة على سورية ولبنان وفلسطين ، وهذا ما جعل فرنسا تقف في مواجهة مع حليفتها بريطانيا وتصر على تطبيق الاتفاقية خاصة عندما شعرت ان الالمان على وشك طلب الصلح ، فاضطرت بريطانيا للاستجابة وعقدت اتفاقاً مع فرنسا في 30 ايلول 1918 نظمت بموجبه ادارة البلاد تنظيماً مؤقتاً، جعلت فيه السلطة العليا في الشؤون السياسية والعسكرية في يد الجنرال اللنبي قائد الحملة على ان يعاونه مستشار سياسي فرنسي [46] .

وعند تأسيس الحكومة العربية في دمشق في 5 تشرين الاول 1918 حاولت مد سيطرتها على كامل لبنان ، الا ان الحكومتين البريطانية والفرنسية احتجتا على هذا الاجراء وطلب الجنرال اللنبي من الامير فيصل بن الحسين الانسحاب من الساحل السوري ، لتحتله القوات الفرنسية ، واتخذ اجراءات ادارية بتعين حكام فرنسين على مدن الساحل السوري ، فاحتج الامير فيصل على هذه الاجراءات لكن اللنبي اقنعه بان هذه الاجراءات مؤقتة [47].

وبعد انتصار قوات الحلفاء على القوات العثمانية أخذت غرف التجارة في مرسيليا بالتحرك ، ففي 21 تشرين الأول سنة 1918 طالبت غرفة تجارة مرسيليا دخول البحرية الفرنسية مرفأ بيروت وطالبت بحفظ الحقوق التأريخية للغرفة في سورية ، وبعد شهر تقريباً طالبت الغرفة نفسها بترسيخ نفوذ فرنسا في كل سورية [48] ، فكانت غرفة التجارة في مرسيليا بالتنسيق مع غرفة التجارة في ليون قد عقدت (المؤتمر الفرنسي من اجل سورية) في كانون الثاني سنة 1919 وكان المؤتمر قد رفع توصية إلى الحكومة الفرنسية جاء فيها "... انه من الملح سواء من الناحية السياسية او الناحية الاقتصادية ان تعاد العلاقات التجارية فوراً مع سورية ، وان لا تسمح لمنافسينا بان يسبقونا..." وجاء الاتفاق الفرنسي والبريطاني في

15 آيلول سنة 1919 لإجلاء الجيش البريطاني من لبنان وإحلال الجيش الفرنسي مكانه وعين الجنرال غورو Henri Eugene, Gouraud [49] ، في 9 تشرين الاول سنة 1919 قائداً للقوات الفرنسية في الشرق ومفوضاً ساميا على وسورية ولبنان [50] .

عقب إعلان المؤتمر السوري العام مقرراته[51], أعلنت فرنسا وبريطانيا رفضها هذه المقررات ورفضت الاستقلال, وقررُ عقد مؤتمر سان ريمو San Remo [52] في 25 نيسان1920, إذ توزعت بموجبه دول المنطقة العربية بين فرنسا وبريطانيا حيث أصبح العراق وفلسطين وشرق الأردن تحت الانتداب البريطاني, بينما أصبحت سورية ولبنان ضمن حصة الانتداب الفرنسي [53]، وكان هدف من اقرار الانتداب على سورية اعطاء الشرعية لفرنسا في احتلالها ومراعاة مصالحها الاستعمارية ، والعمل على تامين مصالحها الاقتصادية في سورية عبر استغلال واستنزاف مواردها المحلية[54] .

بعد ان سيطر الفرنسيون على سورية ارادوا ان يجعلوا منها قاعدة هامة من قواعدهم الاقتصادية ، وقد ذكر غورو بعد دخوله دمشق في 24 تموز 1920 [55] اذ قال " لقد انفتح مستقبل غني للتجارة الفرنسية في الشرق لذلك اصبحت المهمة العاجلة للرأسمالية الفرنسية هي فتح سورية سوقاً لسلع فرنسا المصنعة " [56] .

تأثرت الأسواق الداخلية للبلاد السورية كثيرا بمتغيرات ما بعد الحرب العالمية الأولى ، بسبب تقسيم البلدان العربية الخاضعة للدولة العثمانية الى مناطق مختلفة متعددة خاضعة للانتدابين الفرنسي والبريطاني ، وقد عانت الأسواق في مدينة حلب أكثر من غيرها من التجزئة ، لان الأسواق التجارية فيها كانت ممتدة قبل الحرب من البحر الأسود شمالا الى إيران شرقا والى مصر جنوبا ، وأصبحت قوافل البضائع التي لا تعترضها الحواجز الكمر كية تجوب تلك البلدان ، وقد فقدت سورية علاقاتها التجارية بعد الحرب وقلصت مساحة سوقها الداخلي ، وحد من انتعاش التجارة الداخلية فيها وسائر المجالات الاقتصادية الاخرى [57].

ومنذ اليوم الاول للانتداب الفرنسي على سورية ونتيجة للسياسة الاقتصادية التي اعتمدها الفرنسيون للبلاد فقد تعرضت سورية الى سلسلة من الازمات والمشاكل المتلاحقة منها زيادة الضرائب والاجراءات الكمركية المتشددة الامر الذي ادى الى فقدان الثقة بالسوق التجاري السوري و ضاق حجمها وضعفت المبادلات الداخلية والخارجية [58] .

اتبعت سلطات الانتداب الفرنسي سياسة الباب المفتوح(open door Policy) [59] ، والتي ترتب عليها فتح ابواب سورية امام السلع الاجنبية ولاسيما الفرنسية ، وربط عجلة الاقتصاد السوري بالاقتصاد الفرنسي ، كما ربطت النقد السوري بالنقد الفرنسي، فقاسمت سورية فرنسا نتائج سياستها الاقتصادية دون ان يكون لها يد فيها ، وتحملت اثار الهزات النقدية والاقتصادية والسياسية التي اصابتها بين الحربين الاولى والثانية ،الامر الذي لم يتح لها اقامة كيانها الاقتصادي على اسس ثابتة [60] .

وكان لقيام السلطة المنتدبة بإقامة الحواجز الجمركية بين الدول العربية أدى إلى تقلص السوق الداخلية والى إغلاق الأسواق المجاورة أمام الإنتاج السوري وبخاصة انتاج المنسوجات والصابون ، جزء كبير من القوى المنتجة المزدهرة قبل الحرب العالمية الاولى ، وقد نص البند الحادي عشر من صك الانتداب على عدم وضع حواجز جمركية أمام بضائع الدول الصناعية ، واجبرت سورية على منح افضل معاملة وادنى تعرفة كمركية ، وبذلك قد فتحت أبواب سورية أمام كل شركة او مؤسسة او رأسمال يعود الى إحدى الدول الداخلة في عصبة الأمم ، فكان على الدول المنتدبة ان تعاملهم على قدم المساواة في جميع الميادين وكان على أسواقها ان تتسع للجميع وعلى ان يكون المنتوج الفائض المحلي[61] .

كما اتبعت فرنسا سياسة كمركية لا تصب في خدمة مصلحة الاقتصاد السوري حيث انها استمرت بتطبيق الانظمة والقوانين العثمانية المتعلقة بالتعريفات والرسوم الكمركية حتى عام 1924وقدرها(11%) على الواردات، ثم رفعت الى نسبة (5%) في التعرفة العادية والى (30%) في التعرفة الكبرى نظراً لتكاليف الجيش الفرنسي ، وانتهجت سياسة ضريبية قاسية ، وكانت الغاية منها وضع مقاليد الاقتصاد السوري بيد الشركات الفرنسية والتي فرضت اجراءات قاسية على المواطنين انطلاقاً من الامتيازات الممنوحة لهم[62] .

- **اوضاع التجارة خلال الازمة الاقتصادية الى قيام الحرب العالمية الثانية1929-1939:**

حاولت الادارة الفرنسية على صعيد التبادل التجاري الداخلي عزل الحكومات المحلية اقتصاديا بعضها عن البعض الأخر، ففرضت رسوماً باهظة على بضائع الدورز التي تدخل دمشق عرفت باسم ضريبة حكومة الشام، اذ بلغت 30 قرشاً على كل جمل من جمال قوافل الدروز التي تدخل دمشق شهرياً و60 قرشاً باسم خزينة الحكومة، ولم تلق الادارة الفرنسية تلك الرسوم الجائرة الأمر الذي امتعض منه السوريون كثيراً [63].

كما عانت الاسواق في مدينة حلب اكثر من غيرها من المدن السورية من التجزئة ، لان السوق التجارية فيها كانت ممتدة قبل الحرب العالمية الاولى من البحر الاسود شمالاً الى ايران شرقاً، والى مصر جنوباً، واصبحت قوافل البضائع التي لا تعترضها الحواجز الكمركية تجوب تلك البلدان ، وقد فقدت سورية علاقاتها التجارية بعد الحرب ، وقلصت مساحة سوقها الداخلية ، وحد من انتعاش التجارة الداخلية فيها ، وسائر المجالات الاقتصادية الاخرى [64] .

ان التراجع الذي اصاب التجارة الداخلية السورية لم يرتبط فقط بتقسيم البلاد وإقامة الحدود والحواجز الجمركية ، بل ارتبط أيضا بمجموعة عوامل منها استمرار انخفاض مستوى المعيشة للفلاح ، إذ كان للغلال الزراعية الافضلية في التجارة الداخلية فكان الفلاح يعيش بمستوى معيشي متدني فقط يكفي نفسه بنفسه تقريباً ما يسد القسم الكبير من حاجاته ولا يبتاع من السوق إلا القليل القليل فيضعف الطلب على البضائع في الاسواق من جهة ويقلل المعروض منها من جهة اخرى ، وقد ادى قلة طرق

المواصلات وغلاء محروقات النقل والمواصلات وارتفاع اجور النقل بالسكك الحديدية أثره في توسع التجارة الداخلية [65] .

كما عانت التجارة السورية خلال هذه الفترة من عدة مشاكل تمثلت بعدم قدرة الموانئ السورية على استيعاب حركة السفن على الرغم من كون سورية دولة بحرية مطلة على ساحل البحر الابيض المتوسط ، اضافة الى افتقادها للخبرات الادارية والمالية ، كما ان تجارة سورية على الاغلب كان يقوم بجلبها عملاء خاصون كان لهم نسب معينة لقاء البضائع والمواد التي يجلبونها ، بواسطة التجار المستوردين الذين يشترون البضائع من اصحاب المعامل [66] .

أما بالنسبة للتجارة الخارجية السورية فلم يكن وضعها أفضل من تجارتها الداخلية ، فقد أظهرت هي الأخرى عجزا دائما في ميزان الصادرات والواردات ، لذلك اتخذت اجراءت عدة من شانها تحسين وضعها ، ولعل من أهمها عقد اتفاقية تشمل المعدلات الكمر كية والترانزيت (تجارة المرور) وشروط التعامل التجاري مع البلدان المجاورة ،ومن ثم العمل على خلق بنى تحتية أساسها المصارف وشركات التامين وغرف التجارة رغم ان الأخيرة لم تكن فاعلة بشكل كبير، إلا ان تلك الأمور وفرت الأموال اللازمة التي يحتاجها القطاع التجاري بهذا الشأن[67] ، كما ان عدم الإسراع بعقد الاتفاقات الكمر كية مع الدول المجاورة قد اثر كثيرا بتجارة سورية الخارجية ، فمثلا كانت صادرات سورية لتركيا عام 1930 قد بلغت حوالي (754564) ليرة سورية ، غير أنها تراجعت الى (675455) ليرة سورية عام 1931 ، والسبب يعود الى التمادي في التأخير في عقد الاتفاقيات مع الدول المجاورة، مع معرفة الغرف التجارية السورية التي ادعت أنها أبلغت الادارة الفرنسية بذلك، الأمر الذي جعل النتائج سيئة جدا على واقع التجارة الخارجية [68] .

كما وقامت الحكومة السورية بعدة إجراءات من شانه زيادة التجارة الخارجية حيث أخذت تعقد الاتفاقيات مع البلدان المجاورة ، فحالفها النجاح مع فلسطين وشرق الاردن (الاردن حاليا)، أما تركيا فلم تلق نفس النجاح فاضطرت ان تلغي الاتفاق الذي ابرم عام 1929[69] .

كما شجعت الحكومة السورية على التجارة الخارجية ، فألغت ضريبة التصدير وهي (1%) عن بعض البضائع، وكذلك أسست المكاتب التجارية في باريس والقاهرة للإعلان عن المنتوجات السورية ، كما ان المعرض الاستعماري الذي أقيم في باريس عام 1931 ، ساعد بشكل جلي على الإعلان من المنتوجات السورية ، إضافة الى الجهود الحثيثة التي تبذل لتشجيع زراعة القطن في سورية لسد حاجة فرنسا أليها[70] .

وكانت فلسطين من الدول الرئيسة في تجارة سورية معها ، وذلك بسبب التجارة الحرة بين البلدين ولمجاورتها لسورية ، واهم البلدان التي صدرت أليها المنتوجات الوطنية السورية في السنوات الخمسة (1929–1933) هي (فلسطين وفرنسا ومصر والولايات المتحدة الامريكية وايطاليا وانكلترا وشرق

الاردن والعراق وألمانيا وتركيا)، وكانت المنتجات المحلية المصدرة الى الخارج هي من المنتجات الزراعية والحيوانية[71] .

وبالتدريج استطاعت فرنسا ان تصبح الأولى بين الدول في الواردات السورية والثانية في الصادرات السورية ، وعادلت مشتريات سورية من فرنسا خمسة أمثال ما تبيعه سورية أليها [72].

ومما اثر في الاقتصاد السوري عام 1933 الانخفاض الحاصل في قيمة الليرة السورية والتي كانت مرتبطة بالفرنك الفرنسي ، ثم تبعتها تخفيضات أخرى من عام 1937 حتى أصبحت القيمة الحقيقية للعملة السورية في نهاية عام 1937 حوالي 50 % من قيمتها السابقة .

انخفضت القيمة الإجمالية للتجارة السورية ما بين عامي 1929–1935 بنسبة (50%) وانخفض حجم الواردات السورية بنسبة (4 %) فقط ، وارتفع قيمة المستوردات السورية الى (13) مليون جنيه مصري إسترليني ، وهبطت الصادرات الى (2) مليون جنيه استريني ، واتسعت الفجوة في الميزان التجاري [73] .

كانت الحكومة السورية والادارة الفرنسية قد قامتا منذ تشرين الأول عام 1936 ، أي بعد التخفيض الأول للعملة السورية برفع معظم الرسوم الكمر كية المفروضة على الواردات بما يعادل (5 %)، وفي أيار عام 1938 رفعت الرسوم مرة أخرى ما يعادل (20 %) لحماية تجارتها الخارجية وحماية اقتصادها ، وتوفير مورد مالي مهم ترفد بها خزينتها [74] .

لقد ساهمت ظروف الحرب العالمية الثانية 1939–1945[75] ، واحتلال ألمانيا لفرنسا الى قطع علاقات سورية الاقتصادية مع العالم الخارجي ، فانقطع تصدير البضائع السورية الى أوربا، إضافة الى المؤسسات والمصانع الأجنبية لم تستطيع تزويد سورية بما تحتاجها بكونها حولت أنتاجها الى الانتاج الحربي ، كما ان بعض الدول الأوربية التي كانت تتعامل مع سورية وتربطها علاقات تجارية معها ، أصبحت محتلة من قبل ألمانيا فخرجت بذلك من قائمة الشركاء التجاريين الدوليين لسورية[76] .

وبسبب قيام المعارك على ارض سورية واحتلالها من قبل جيوش الحلفاء (فرنسا ،بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية) فاثر ذلك بشكل سلبي على الأوضاع الاقتصادية خاصة في السنوات الأولى ، وكان أهم سماته البطالة الشاملة والمجاعة والإفلاس العام وقلة الصادرات وتعرض التجارة الى شلل جزئي ،على الرغم من بذل الجهود للسيطرة على الوضع المنفلت وزيادة الناتج المحلي ،سبب العزلة عن العالم الخارجي فأجبرت سورية على الاعتماد على مواردها وتلبية حاجة سوقها الداخلي [77] .

ومن الأمور التي أثرت سلبا على تجارة سورية مع المحيط الخارجي ، هو ضعف السيطرة على سعر صرف الليرة المرتبطة بالفرنك الفرنسي الهابط جراء الاحتلال الألماني لفرنسا ، مع تعذر الحصول على تراخيص الاستيراد ، كما أسهم الحصار الاقتصادي المفروض على بريطانيا من قبل ألمانيا آنذاك في هبوط الحاد لتجارة سورية مع البلدان العربية الأخرى ، ومع بلدان خارج المنطقة[78] .

بالتدريج استطاعت فرنسا ان تصبح الاولى بين الدول في الواردات السورية والثانية في الصادرات، وعادت مشتريات سورية من فرنسا خمسة امثال ماتبيعه سورية اليها ،ولم تحرز التجارة في سورية أي تقدم يذكر خلال الفترة الانتدابية ،الا مع بداية الحرب العالمية الثانية ، حيث قدمت هذه الفرصة اثراء لن تتكرر ، ومثلت بشكل خاص الاموال التي صرفتها الجيوش الحليفة ابان وجودها في سورية ، وكان من ابرز الفئات التي انتفعت من فرض الحرب الطبقة البرجوازية ، فقد ادرك بعض التجار السوريين قيمة استغلال الفرص ، وقرورا ان يستمروا في استغلال ما تحقق لهم من انجازات مالية [79] .

والجدير بالذكر انه لم يكن لسورية خلال فترة الانتداب حرية اتخاذ أي قرار في أمورها دون موافقة الدولة المنتدبة ، ولكن تحقيق الاستقلال عام 1943 ، وان لم يكن امرأ نهائيا ، ألا انه سمح بعقد اتفاق بين السوريين والفرنسيين في 23 حزيران عام 1944 ، اقر نقل (المصالح المشتركة) [80] الى الدولتين السورية واللبنانية بالإضافة الى حقها في التشريع والادارة بدا من أول عام 1944 [81].

وخلال ستة أشهر جرى تسليم جميع المصالح ، وكان أخر ما جرى تسليمه هو مراقبة سكك الحديد والمرافئ في 5 حزيران عام 1944 ، فوافق الطرفان السوري واللبناني على تأليف مجلس أعلى للمصالح المشتركة ، على ان يتم اجتماعه بالتناوب ، ستة أشهر في دمشق ، وستة أشهر في لبنان ، ويتم نقل الصلاحيات أليه من فرنسا ، بناء على الاتفاق الذي عقد في 5 حزيران 1944 [82].

وشعر السوريون بأهمية هذه الخطوة لذلك أرسلت وزارة الخارجية السورية مذكرة الى ممثلي الدول العربية والأجنبية ، تخطرهم بالأمر وبان سورية تكون بذلك قد استكملت أسباب استقلالها[83] .

الاستنتاج

يتضح من دراسة الأوضاع التجارية في سورية خلال فترة الانتداب الفرنسي 1920– 1946 ، وتتبع تطوراتها وتحولاتها عدة نتائج واكبت تلك القضية والتطورات في سورية فترة الانتداب أبرزها :

- كان لموقع سورية الجغرافي والاستراتيجي الهام على مفترق الطرق العالمية بين ثلاث قارات ، تلتقي عنده خطوط العالم الاقتصادية التجارية البرية والبحرية ، ومن الطبيعي ان تجعل هذه الوقائع الجغرافية الثابتة من سورية بؤرة اقتصادية مركزية هامة للفعاليات الاقتصادية المختلفة في قلب العالم القديم ، مما جعل طول سواحلها طرق للتجارة العالمية ، حيث نشأت سلاسل من المدن والموانئ ذات الاهمية الاقتصادية على نسق واحد .
- كانت فرنسا تشترط على تجارها ان ينتموا الى غرفة تجارة مرسيليا وان ينالوا منها رخصة تمكنهم من مزاولة النشاط التجاري والتمتع بحماية دولتهم، وقد اصبحت غرفة تجارة مرسيليا هي

المسؤولة عن تعين القناصل والمندوبين والوكلاء الفرنسين وهي التي تعزلهم وتدفع رواتبهم في سورية .

- تأثرت الأسواق الداخلية للبلاد السورية كثيرا بمتغيرات ما بعد الحرب العالمية الأولى ، بسبب تقسيم البلدان العربية الخاضعة للدولة العثمانية الى مناطق مختلفة متعددة خاضعة للانتدابين الفرنسي والبريطاني ، وقد فقدت سورية علاقاتها التجارية بعد الحرب وقلصت مساحة سوقها الداخلي ، وحد من انتعاش التجارة الداخلية فيها وسائر المجالات الاقتصادية الاخرى
- اتبعت سلطات الانتداب الفرنسي سياسة الباب المفتوح، والتي ترتب عليها فتح ابواب سورية امام السلع الاجنبية ولاسيما الفرنسية ، وربط عجلة الاقتصاد السوري بالاقتصاد الفرنسي .
- حاولت الادارة الفرنسية على صعيد التبادل التجاري الداخلي عزل الحكومات المحلية اقتصاديا بعضها عن البعض الأخر، ففرضت رسوماً باهظة , أما بالنسبة للتجارة الخارجية السورية فلم يكن وضعها أفضل من تجارتها الداخلية ، فقد أظهرت هي الأخرى عجزا دائما في ميزان الصادرات والواردات .

لقد ساهمت ظروف الحرب العالمية الثانية 1939-1945، واحتلال ألمانيا لفرنسا الى قطع علاقات سورية الاقتصادية مع العالم الخارجي ، فانقطع تصدير البضائع السورية الى أوربا، إضافة الى المؤسسات والمصانع الأجنبية لم تستطيع تزويد سورية بما تحتاجها بكونها حولت أنتاجها الى الانتاج الحربي، وبسبب قيام المعارك على ارض سورية واحتلالها من قبل جيوش الحلفاء (فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية) فاثر ذلك بشكل سلبي على الأوضاع الاقتصادية خاصة في السنوات الأولى .

الهوامش

(1) دخلت بلاد الشام (سورية) تحت الحكم العثماني في عهد السلطان سليم الأول (1512– 1520) عام 1516 عندما هزم قانصو الغوري آخر سلاطين المماليك في (معركة مرج دابق) فكان ذلك بداية الحكم العثماني على سورية والذي استمر حتى عام 1918، هذا وقد سبق نهاية الحكم العثماني أن تجزأت بلاد الشام إلى عدة دول منها سورية الحالية ولبنان وفلسطين وشرق الأردن, حسب اتفاقية سايكس بيكو عام 1916 ، لمزيد من التفاصيل ينظر: يوسف الحكيم, سورية والعهد العثماني, ط 2, دار النهار للنشر، (بيروت, 1980), ص 16– 17 .

(2) عادل عبد السلام ، جغرافية سورية الاقليمية ، القسم الاول، مطبعة الروضة،(دمشق، 1982)، ص 16– 24؛ لمزيد من التفاصيل : ينظر: صفوح خير، سورية دراسة في الجغرافية السياسية ،منشورات وزارة الثقافة ، ط1، (دمشق،2003) ، ص14–18.

(3) شفيع محمد محمود ادريس الميرسيدي، التحولات السياسة والاقتصادية في العراق وسوريا واثرها على العلاقات الاقتصادية 1921–1958، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الآداب ،(جامعة الموصل ،2009) ، ص32 .

(4) خيرية قاسمية ، الحكومة العربية في دمشق (1918–1920) ، دار المعارف بمصر، (القاهرة ، 1971) ، ص 28.

(5) زهير الشلق ، من أوراق الانتداب تاريخ ما اهمله التاريخ ، ط1 ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ،(بيروت ، 1947) ص43 .

(6) وجيه كوثراني ، بلاد الشام ، (السكان الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين) قراءة في الوثائق ، ط1، معهد الإنماء العربي للنشر ، (بيروت ،1980) ، ص125 .

(7) الجنرال كيللر ، العرب والاستعمار ، دار مكتبة الحياة للنشر ،(بيروت ، د.ت) ص143 .

(8) شيماء فاضل مخيبر العميري ، سياسة حكومة فرنسا الحرة تجاه سوريا ولبنان خلال الحرب العالمية الثانية 1939– 1945، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، ابن رشد ، (جامعة بغداد 2000)، ص5.

(9) حصلت فرنسا بموجبها على امتيازات عرفت بالامتيازات الأجنبية تتعلق بحرية التجارة والملاحة في الموانئ العثمانية وتخفيف الرسوم عليها بنسبة 5 % مقارنتا مع الدول الأخرى, وإعفاء التجار الفرنسيين من الخضوع للقوانين العثمانية ومعاملتهم بحسب تشريع قنصلي في الشؤون المدنية والجنائية كما أقرت للرعايا الفرنسيين حرية ممارسة الشعائر الدينية, إدريس الناصر رائسي, العلاقات العثمانية الأوربية, ط1, دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع, (لبنان, 2007) ص99 –101, لمزيد من التفاصيل حول بنود المعاهدة ينظر: يلماز أوزتونا, تأريخ الدولة العثمانية, ترجمة: عدنان محمود سليمان, مراجعة محمود الأنصاري, مج1، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل, (تركيا, 1988) ص300؛ محمد فريد بك المحامي, تأريخ الدولة العلية العثمانية, دار الجيل, (بيروت, 1977) ص91 – 95.

(10) علي سلطان ، تاريخ سورية 1908–1918 نهاية الحكم التركي، ط1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، (دمشق ،1996) ، ص 215 .

(11) مدينة تقع جنوب فرنسا على البحر الابيض المتوسط وتعد من ابرز المراكز الصناعية والتجارية فيها ، وهي من اولى المدن الفرنسية القديمة التي كان لها علاقات وثيقة مع البلاد العربية المنجد في الإعلام, دار المشرق, ط 7 ،(بيروت, ذ. ت)ص 653.

(12) ليلى الصباغ ،ا لجاليات الاوربية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر ،ج2 ، (بيروت ،1989)، ص537.

(13) محمود صالح سعيد ،المسالة اللبنانية 1840– 1861 ، ط1، دار الكتب والوثائق ببغداد ،(بغداد ،2009) ،ص23–33.

(14) المصدر نفسه ،ص23–33.

(15) حكمت علي اسماعيل ، نظام الانتداب الفرنسي على سورية 1920–1928، ط1 ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ،(دمشق،1998) ، ص22.

(16) بدر الدين السباعي ، اضواء على الرسمال الاجنبي في سورية 1850–1958 ، ط1 ، دار الجماهير ،(دمشق،1967) ، ص15–17.

(17) محمد جعفر الحيالي " موقف بريطانيا وفرنسا من محاولات توحيد سوريا والعراق في الفترة ما بين الحربين العالمتين" مجلة الوحدة ، الرباط ، العدد57 ، 1989،ص 139 ؛ لمزيد ينظر: محمد محمود السروجي, "التنافس بين بريطانيا وفرنسا في البحر المتوسط بعد شق قناة السويس", مجلة المؤرخ العربي, بغداد, العدد 4, 1977, ص 21–40.

(18) السباعي ، المصدر السابق ، ص16.

(19) السعيد ، المصدر السابق ، ص 37– 38؛ السباعي ، المصدر السابق، ص16 –17.

(20) عامر محمد معاذ فارس ، العلاقات السورية – الفرنسية ما بعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، (جامعة بغداد ،2004) ، ص14.

(21) علي محافظة ، موقف فرنسا والمانيا وايطاليا من الوحدة العربية 1919–1945 ،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ،(بيروت ، 1980) ، ص 20 .

(22) العميري ، المصدر السابق ، ص 10.

(23) محمد صالح حنيور الزيادي ، سوريا في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية 1929–1933، ط1 ، دار تموز طباعة نشر توزيع ،(دمشق،2013) ،ص21–22 .

(24) محمد فريد بيك المحامي ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ،(بيروت ،1981)، ص 480–490 .

(25) مدحت باشا : والي عثماني عين واليا على سورية عام 1878 م، وقام بالعديد من الأعمال الاصلاحية منها : أنشاء المدارس وتبليط الطرق ، وإنشاء ملجأ للأيتام ، وأشاع الأمن والعدل والمساواة ، لمزيد ينظر: زاهية قدورة ، تاريخ العرب الحديث ، (بيروت ،1975)، ص137–155 .

(26) إبراهيم خليل احمد ، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516–1916 ، دار ابن الأثير للطباعة والنشر ،(الموصل ،2005) ، ص193–206 ؛ لمزيد من التفاصيل ينظر : فلاديمير لوتسكي ، تاريخ الأقطار العربية الحديث ،ط9 ، دار الفارابي ،(بيروت ،2007) ، ص 137–155 ؛ أبو خلدون ساطع الحصري ، يوم ميسلون ، مكتبة الكشاف ، (بيروت ،1948) ، ص 8 .

(27) هي غرفة تجارية من غرف التجارة الفرنسية وتمثل مدينة ليون الفرنسية والتي تعد المكان الاول في ميدان صناعة الحرير للمزيد ينظر : السباعي ، المصدر السابق ص 40 .

(28) الزيادي ، المصدر السابق ، ص38.

(29) محمد رجائي ريان ، مصالح فرنسا الاقتصادية في سورية 1535–1920، مجلة دراسات تاريخية ،(دمشق) ، السنة 8 ، العددان 27–28، ايلول – تشرين الاول 1987 ، ص 50.

(30) شارل عيساوي ، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب 1800–1914، ترجمة: عبد الرؤوف عباس حامد ،(بيروت، 1990) ، ص 490–491.

(31) كوثراني ، المصدر السابق ، ص 112–113؛ لمزيد من التفاصيل ينظر :السباعي , المصدر السابق ،ص14–17.

(32) كوثراني ، المصدر السابق ، ص 112–113.

(33) ريان، المصدر السابق ، ص 50 ؛ لمزيد من التفاصيل ينظر: كوثراني ، المصدر السابق ، ص 113–115.

(34) ريان ، المصدر السابق ، ص 50.

(35) لمزيد من التفاصيل ينظر : السباعي ، المصدر السابق ، ص 34.

(36) الزيادي ، المصدر السابق ، ص38.

([37]) **ريمون بوانكاريه:** محامي ورجل دولة فرنسي ولد في بارلدك (Bar Le Duc) عام 1860 وتوفي عام 1934, أصبح نائباً عن مدينة (Meuse) عام 1887 م شغل مناصب وزارية مختلفة ألف وزارته الأولى عام 1912 م وشغل فيها أيضا منصب وزير خارجية وأصبح رئيساً للجمهورية الفرنسية منذ عام 1913 حتى عام 1920, ثم وزير خارجية ثانية 1922 حتى 1924, احتل الروهر, نودي به للسلطة بعد الأزمة المالية ، للمزيد ينظر:

Di ctionnaire Encylopèdique pour Tous, petit Larousse, Libraie, Paris ve 1981, p.1609

(38) ريان ، المصدر السابق، ص 48.

(39) كوثراني، المصدر السابق، ص 408- 409.

(40) ريان، المصدر السابق، ص53-54.

(41) زاهية قدورة ، تاريخ العرب الحديث ، (بيروت ،1975)، ص235-240 .

(42) ريان ، المصدر السابق، ص48 .

(43) دخلت الدولة العثمانية الحرب بجانب دول الوسط وهي (ألمانيا وإمبراطورية النمسا والمجر وبلغاريا عام 1915)، في 29 تشرين الأول 1914 ، ضد دول الوفاق وهي (بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية وايطاليا واليابان ثم الولايات المتحدة عام 1917) ، وليد المعلم ، سورية 1916-1946 الطريق الى الحرية ، ط1 ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ،(دمشق ، 1988) ص 36-37 .

(44) احمد علي ، التطور الاقتصادي في تركيا ،(باريس ،1981)، ص 71 .

(45) اتفاق سري استعماري بين بريطانيا وفرنسا تم الاتفاق الرئيسي بين بريطانيا وفرنسا وروسيا لتقسيم الدولة العثمانية والاستيلاء على المشرق العربي وقد توصلت فرنسا وبريطانيا إلى اتفاق نهائي بشأن التفاهم بعد ان بعثت الحكومة الفرنسية جورج بيكو قنصلها العام في بيروت في 9 تشرين الثاني سنة 1915 مندوبا ساميا مكلفا بالمفاوضات مع مندوب الحكومة البريطانية السير مارك سايكس عضو مجلس العموم البريطاني والمهتم بالشؤون العربية والمندوب السامي البريطاني في شؤون الشرق الادنى من خلال الاشهر الخمسة الاولى من سنة 1916 تم تبادل إحدى عشرة رسالة تحددت بموجبها بنود الاتفاقية والتي سميت باسم المتفاوضين والتي جرى التوقيع عليها سرا في القاهرة في 16 أيار سنة 1916 . للمزيد ينظر: جوزيف حجار، سورية بلاد الشام (تجزئة وطن باللغتين العربية والفرنسية) دراسة وملف وثائقي حول اتفاقية سايكس بيكو ،ط1، دار طلاس للنشر ، (دمشق -1999) .

(46) قاسمية ، المصدر السابق، ص52 ؛ ساطع الحصري ، يوم ميسلون ، (دمشق،1945) ، ص 77-88.

(47) قاسمية ، المصدر السابق، ص52 .

(48) عصام كمال خليفة، أبحاث في تأريخ لبنان المعاصر، ط1، دار الجيل للنشر،(بيروت،1985) ، ص78.

(49) **غورو:** جنرال فرنسي ولد في باريس 1867 وتوفي عام 1946, استطاع الاستيلاء على السودان, وعمل مساعد الجنرال لوي Lyautey في المغرب (1912) خلال حملة الدردنيل بترت ذراعه في حزيران 1915, عمل قائد لقوات فرنسا في المشرق عام 1915, وقائداً للجيش الرابع في منطقة شمبانيا ثم حاكم أعلى في سورية ولبنان للفترة (1919 . 1923) ثم حاكم لمدينة باريس (1923 . 1937) قمع ثورة دمشق، للمزيد ينظر:

.P. Encyclopedique, Op.Cit, p. 1368 .

(50) علي عبيد شكري الريكاني، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان في ظل الانتداب الفرنسي 1920-1943، رسالة ماجستير ، غير منشورة، كلية الاداب ،(جامعة الموصل ،2012)، ص،11.

(51) **المؤتمر السوري العام:** انعقد هذا المؤتمر في دمشق افتتحه الأمير فيصل في 8 حزيران 1919، كان يضم مندوبون عن مناطق سورية وقد شكل وفداً منتخباً للمطالبة بالاستقلال الفوري لسورية دون حماية أو وصاية وذلك في ظل حكومة مدنية ملكية نيابية، لمزيد من التفاصيل ينظر: إبراهيم محسن, "وحدة بلاد الشام في مواجهة سياسة التجزئة الاستعمارية", بحث مستل من كتاب مؤتمر العلاقات السورية اللبنانية, ط1، (دمشق, 2009), ص 252.

(52) **مؤتمر سان ريمو:** مؤتمر عقد في مدينة سان ريمو الايطالية في نيسان 1920, بين كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا واليابان, لبحث مصير الدولة العثمانية وقد تم الاتفاق في هذا المؤتمر على وضع معظم البلدان العربية التي كانت خاضعة للدولة العثمانية تحت الانتداب الفرنسي والبريطاني, للمزيد ينظر: الكيالي عبد الوهاب وآخرون، عبدالوهاب، موسوعة السياسة، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، 1979) , ص 256.

(53) فؤاد نصحي, سورية في المعركة, النهضة العالمية, (القاهرة, 1957), ص 33 ؛
Pierre Rossi, L` Irak des Revoltes. Editions du seuil, (Paris, 1962), P. 86.

(54) ريان ، المصدر السابق، ص48 .

(55) وتطبيقاً لقرارات مؤتمر سان ريمو وجه الجنرال غورو انذاراً للملك فيصل بتنفيذ بنود الانتداب وكان من اهما قبول الانتداب الفرنسي على سورية ... ، رفض الشعب الرضوخ لهذا الإنذار, واصدر المؤتمر السوري قرارا يفضي بعدم شرعية أي حكومة تقبل بالشروط, على اثر ذلك قرر الجنرال غورو الاستيلاء على سورية, فأمر قواته المرابطة في لبنان بالزحف نحو دمشق متذرعاً بان تفاصيل قبول الإنذار لم تصل في الساعة المحددة, فكانت المواجهة غير المتكافئة مع القوات السورية المتواضعة بقيادة يوسف العظمة في معركة (ميسلون) والتي على اثرها دخلت القوات الفرنسية دمشق في 24 تموز 1920 وأرغمت فيصل على مغادرة سورية لمزيد ينظر : Ghanim AL.Haffov, L`Irak devant La deuxieme guerre Mondiale – these de doctorat, Universitè poitiers – (france, 1981), p.13.
و, أ, س, دار البعث, صحيفة الراية, دمشق, بلا عدد, 9 تشرين الثاني 1992؛ زين نور الدين زين, الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان, ط 3, دار النهار للنشر, (بيروت, 1977), ص 173.

(56) كوثراني، المصدر السابق، ص 146.

(57) عبدالله حنا ، القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان 1820–1920 ، القسم الأول ، دار الفارابي ، (بيروت – 1978).

(58) منير الحمش ، تطور الاقتصاد السوري الحديث ، ط1،(دمشق،1983)، ص430–431.

(59) سياسة الباب المفتوح : منهج واسلوب سياسي تتبعه بعض الدول العظمى مثل الولايات المتحدة الامريكية ، الذي يتضمن بعدم انفراد اية دولة بالحصول على امتيازات تجارية او صناعية او سياسية لاسيما في الصين حينما طالب الولايات المتحدة في الربع الثاني من القرن التاسع عشر بتطبيق سياسة الباب المفتوح ، ينظر :الكيالي وزهيري, المصدر السابق ، ص 106.

(60) اسماعيل ، المصدر السابق ، ص 364.

(61) الريكاني، المصدر السابق ، ص 66؛ لمزيد من التفاصيل حول هذه المادة ينظر : السباعي ، المصدر السابق، ص 246.

(62) الميرسيدي ، المصدر السابق، ص88؛ لمزيد من التفاصيل ينظر :اسماعيل ، المصدر السابق، ص 234–238.

(63) صباح مهدي ويس الدليمي ، الثورة السورية الكبرى وموقف الرأي العام العراقي منها (1925–1927) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ،(جامعة بغداد ،1989) ، ص13.

(64) جلال كاظم محسن الكناني، الادارة الفرنسية في سورية 1920–1936 ، اطروحة دكتوراه ، غير منشورة، كلية التربية ابن رشد ،(جامعة بغداد،2009) ، ص258.

(65) عبدالله حنا ، الحركة العمالية في سورية ولبنان 1900– 1945 ،(دمشق ،1973) ، ص156 .

(66) الزيادي ، المصدر السابق ، ص198.

(67) ستيفن همسلي لونغريغ، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ، ترجمة : بيار عقل ، ط1 ، دار الحقيقة ،(بيروت،1978) ، ص 342.

(68) الكناني ، المصدر السابق، ص260.

(69) سعيد حمادة ، النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان ،المطبعة الامريكية ،(بيروت ،1936) ، ص254 .

(70) يهوذا زيفي هيرشلاغ ، مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط ، ترجمة : مصطفى الحسيني ، دار الحقيقة ،(بيروت ، 1973) ، ص334 .

(71) محمد مراد ، التكامل الاقتصادي السوري – اللبناني مع الداخل العربي في عهد الانتداب الفرنسي (1920–1943) ، مجلة تاريخ العرب والعالم ، بيروت ، العدد 191 ،حزيران ،2001 ، ص 86 .

(72) عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص 27 ؛ الميرسيدي ، المصدر السابق ،ص 152؛ هيرشلاغ ، المصدر السابق ، ص340 .

(73) هيرشلاغ ، المصدر السابق ، ص340 .

(74) الميرسيدي ، المصدر السابق ،ص 152 .

(75) عند اعلان الحرب العالمية الثانية 1939–1945 ، دخلت فرنسا طرفا رئيسا مع الحلفاء (بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية) ضد دول المحور (ألمانيا وايطاليا واليابان) وفي خضم المعارك استطاعت ألمانيا من احتلال فرنسا ودخولها العاصمة باريس في 13 حزيران 1940 ،وطردهم الحكومة الفرنسية وتشكيل حكومة جديدة موالية للألمان برئاسة المارشال هنري بيتان والتي سميت بحكومة فيشي والتي استمرت الى 8 حزيران 1941 ، بالمقابل تزعم حركة المقاومة الجنرال ديغول والتي أطلق عليها فرنسا الحرة والذي استطاع فيما بعد بالتعاون مع بريطانيا من طرد حكومة فيشي من سورية ينظر :

Grorge haddad fifty years of modern Syria and Lebanon printed at modern hayat (qeirut 1950) p .86

؛ لمزيد حول سقوط فرنسا ينظر : ب –هـ ليدل هارث ، القادة الألمان يتكلمون ، ترجمة : هيثم الأيوبي وأكرم ديري ،منشورات مكتبة النهضة (بغداد ،1983) ،125–175 ؛عبد المطلب السيد محمد أمين ومحمود المهدي ،معركة فرنسا ، مطبعة النقيض الأهلية ، (بغداد ، 1947) .

(76) يحيى عرودكي ، الاقتصاد السوري الحديث ،ج1 ، دار الثقافة ،(دمشق ،1972)، ص 21.

(77) لونغريغ ، المصدر السابق ، ص 415 .

(78) سمير سعيفان ،الاصلاح الاقتصادي في سورية من زاوية العلاقات السورية اللبنانية ، بحث منشور ، القيء في مؤتمر العلاقات السورية اللبنانية ،(دمشق ، 2009). ص456 .

(79) عبد الكريم ، المصدر السابق ،ص 27 .

(80) من أهم المصالح والدوائر التي تسلمتها الحكومتين السورية واللبنانية وأصبحت تحت إشرافها هي : الكمارك والشؤون المالية وإدارة الشؤون الاقتصادية ومكتب حماية الملكية التجارية والصناعية وادارة الكهرباء والمياه ، وحصر التبغ وغيرها من المصالح ، لمزيد ينظر : المعلم ، المصدر السابق، ص 402–403 .

(81) السباعي ، المصدر السابق ،ص366 ؛المعلم ، المصدر السابق ،ص 403 .

(82) عبد الكريم ، المصدر السابق ،ص 27 .

(83) نجيب الارمنازي ، سورية من الاحتلال حتى الجلاء ، ط2 ، دار الكتاب الجديد ،(بيروت ،1973) ،ص169-172 .

Sources

:First: Arabic books

Abu Khaldoun Sateh Al-Hosari, Yum Maysaloun, Al-Kashaf Library, (Beirut, 1948)1(

(2)Yusef al-Hakim, Syria and the Ottoman Era, ed. 2, An-Nahar Publishing House, (Beirut, 1980).

3) General Keeler, Arabs and Colonialism, Al Hayat Library Publishing House, (Beirut, dt)(

(4) Adel Abdel Salam, Syria's Regional Geography, Part 1, Al-Rawda Press, (Damascus, 1982.

(5) Safouh Khair, Syria: A Study in Political Geography, Ministry of Culture Publications, 1st Edition, (Damascus, 2003(

(6)Khairia Qasimia, The Arab Government in Damascus (1918-1920), Dar Al Maaref, Egypt, Cairo, 1971)

(7)Zuhair Al-Shalaq, From Mandate Papers: History of What History Has Neglected, 1st Edition, Dar Al-Nafaes for Printing, Publishing and Distribution, (Beirut, 1947

(8)Wajih Kawtharani, The Levant, (Population, Economy and French Politics at the Beginning of the Twentieth Century), Reading in Documents, 1st Edition, Arab Development Institute for Publishing, (Beirut, 1980(

(9)Idris Al-Nasser Raisi, Ottoman-European Relations, 1st Edition, Dar Al-Hadi for Printing, Publishing and Distribution, (Lebanon, 2007)

(10)Muhammad Farid Bey, the lawyer, History of the Ottoman Attic Empire, Dar Al-Jeel, Beirut, 1977).

(11)Ali Sultan, History of Syria 1908-1918, The End of Turkish Rule, 1st Edition, Tlass House for Studies, Translation and Publishing, (Damascus, 1996).

(12)Laila Al-Sabbagh, The European Communities in the Levant during the Ottoman Era in the Sixteenth and Seventeenth Centuries, Part 2, (Beirut, 1989).

(13)Mahmoud Saleh Saeed, The Lebanese Question 1840-1861, 1st Edition, House of Books and Archives in Baghdad, (Baghdad, 2009)

(14) Hikmat Ali Ismail, The French Mandate System for Syria 1920-1928, 1st Edition, Tlass House for Studies, Translation and Publishing, (Damascus, 1998).

(15) Badr Al-Din Al-Sebaei, Spotlight on Foreign Capital in Syria 1850-1958, 1st Edition, Dar Al-Massahir, (Damascus, 1967).

(16)Ali Mohafaza, The Position of France, Germany and Italy on Arab Unity 1919-1945, 1st Edition, Center for Arab Unity Studies, (Beirut, 1980).

(17)Muhammad Salih Haniyur Al-Ziyadi, Syria in the years of the global economic crisis 1929-1933, 1st Edition, Tammuz House Printing Publishing Distribution, (Damascus, 2013)

(18)Muhammad Farid Bey, the Lawyer, History of the Ottoman Attic State, (Beirut, 1981).

)(19)Zahia Kaddoura, History of Modern Arabs, (Beirut, 1975

(20)Ibrahim Khalil Ahmad, History of the Arab World in the Ottoman Era 1516-1916, Ibn Al-Atheer House for Printing and Publishing, (Mosul, 2005).

)(21) Lutsky, History of the Modern Arab Countries, 9 ed., Dar Al-Farabi, (Beirut, 2007

).(22)Zahia Kaddoura, Modern History of the Arabs, (Beirut, 1975

(23)Walid Al-Muallem, Syria 1916-1946 The Road to Freedom, 1st Edition, Tlass House for Studies, Translation and Publishing, (Damascus, 1988).

(24)Ahmed Ali, Economic Development in Turkey, (Paris, 1981).

(25)Joseph Hajjar, Syria, Bilad al-Sham (The division of a homeland in Arabic and French), study and documentary file on the Sykes-Picot Agreement, 1st Edition, Tlass Publishing House, (Damascus -1999).

).(26)Sateh Al-Hosari, Yum Maysaloun, (Damascus, 1945

(27)Essam Kamal Khalifa, Research in the History of Contemporary Lebanon, 1st Edition, Dar Al-Jeel Publishing, (Beirut, 1985).

).(28)Fouad Nashi, Syria in the Battle, Global Renaissance, (Cairo, 1957

(29)Zain Nour al-Din Zain, The International Conflict in the Middle East and the Birth of the Countries of Syria and Lebanon, 3rd Edition, An-Nahar Publishing House, (Beirut, 1977)

(30)Abdullah Hanna, The Agricultural Issue and the Peasant Movements in Syria and Lebanon 1820-1920, First Section, Dar Al-Farabi, (Beirut – 1978). (31)Abdullah Hanna, The Labor Movement in Syria and Lebanon 1900-1945, (Damascus, 1973). (32)Saeed Hamadeh, The Economic System in Syria and Lebanon, The American Press, (Beirut, 1936).

(33)Abd al-Muttalib al-Sayyid Muhammad Amin and Mahmud al-Mahdi, The Battle of France, Al-Naqid National Press, (Baghdad, 1947).

(34)Najeeb Al-Armanazi, Syria from the Occupation to the Evacuation, 2nd Edition, Dar Al-Kitab Al-Jadeed, (Beirut, 1973).

)(35)Munir Al-Hamash, The Development of the Modern Syrian Economy, 1st Edition, (Damascus, 1983).

)(36)(Yahya Aroudaki, Modern Syrian Economy, Part 1, House of Culture, (Damascus, 1972.(

Second: Arabized Books:

(1)B-e Liddell Hart, German Leaders Speak, translated by: Haitham Al-Ayoubi and Akram Derry, Al-Nahda Library Publications (Baghdad, 1983).

(2)Yilmaz Oztuna, The History of the Ottoman Empire, translated by: Adnan Mahmoud Suleiman, Revision by: Mahmoud Al-Ansari, Volume 1, Publications of the Faisal Foundation for Finance, (Turkey, 1988).

(3)Charles Issawi, The Economic History of the Fertile Crescent 1800-1914, translated by: Abd al-Raouf Abbas Hamed (Beirut, 1990).

(4)Stephen Hamsley Longrigg, Syria and Lebanon under the French Mandate, translated by: Pierre Akl, 1st Edition, Dar Al Haqiqa, (Beirut, 1978).

(5)Judah Zevi Hirschlag, An Introduction to Modern Economic History of the Middle East, translated by: Mustafa Al-Husseini, Dar Al-Haqiqa, (Beirut, 1973).

Third - English books:

(1)Ghanim AL.Haffov, L`Irak devant La deuxieme guerre Mondiale - these de doctorat, Universitè poitiers - (france, 1981).

(2)Grorge haddad fifty years of modern Syria and Lebanon printed at modern hayat (qeirut 1950).

(3) Pierre Rossi, L` Irak des Revoltes. Editions du seuil, (Paris, 1962),

Fourth - Letters and Theses:

(1)Shaima Fadhil Mukhaiber Al-Amiri, Policy of the Free France Government towards Syria and Lebanon during the Second World War 1939-1945, unpublished master's thesis, College of Education, Ibn Rushd, (University of Baghdad 2000).

(2)Jalal Kazem Mohsen Al-Kinani, The French Administration in Syria 1920-1936, unpublished doctoral thesis, Ibn Rushd College of Education, (University of Baghdad, 2009.(

(3)Shafi` Muhammad Mahmoud Idris Al-Mursidi, Political and Economic Transformations in Iraq and Syria and Their Impact on Economic Relations 1921-1958, Unpublished Master Thesis, College of Arts, (University of Mosul،